العرب
الجمعة 2020/04/03
السنة 42 العدد 11666

حمى أسواق النفط تبلغ ذروتها قبل أن تلوح فرص السيطرة

اجتماع مرتقب لمنظمة أوبك+ يفتح آمال خفض الإنتاج

انتعشت أسعار النفط قليلا عقب تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب تفيد باقتراب انفراج حرب الحصص السوقية بين الرياض وموسكو، مما بعث ارتياحا إلى الأسواق وقطع الطريق على كابوس تواصل الاختلال بين العرض والطلب فيها.

انتعاشة طفيفة في الأسعار

واشنطن - شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية انتعاشة طفيفة مع تأكيد السعودية اعتزامها إعادة مفاوضاتها مع روسيا لوضع خطة جديدة لخفض الإنتاج وكبح انفلات إغراق الأسواق وتخفيف آثار تداعيات الوباء الذي يشكل وحده تحديا كبيرا.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب الخميس إنه "تحدث إلى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وأنه يتوقع أن تخفض السعودية وروسيا إنتاج النفط بما يصل إلى 15 مليون برميل يوميا، حيث أبدى كلا البلدين استعداده لإبرام اتفاق".

وكان ترامب قال بادئ الأمر إن الخفض سيبلغ حوالي عشرة ملايين برميل، ثم رفع الرقم في تغريدة لاحقة.

وكتب الرئيس الجمهوري على تويتر "إذا حدث (ذلك)، سيكون شيئا عظيما لصناعة النفط والغاز!".

ولم يوضح ترامب إن كانت التخفيضات بالبرميل يوميا، لكن هذا هو التعبير الأكثر شيوعا عن العرض والطلب على النفط.

دونالد ترامب

بوادر توافق مرتقب بين الرياض وموسكو على خفض الإنتاج

وهوت أسواق النفط في مارس مع احتدام صراع على الإنتاج بين السعودية وروسيا بالتزامن مع انحدار الطلب العالمي بسبب الإغلاق العام لاقتصادات عديدة في مواجهة جائحة فايروس كورونا.

ولم يذكر ترامب، المقرر أن يجتمع مع المدراء التنفيذيين لشركات النفط الأميركية اليوم الجمعة، أن هناك اتفاقا مؤكدا بين السعودية وروسيا لكنه قال إنه يتوقع خفضا وأن لديه "أملا".

وسرعان ما جاء تأكيد السعودية التي دعت إلى عقد اجتماع طارئ لأوبك وروسيا ومنتجي نفط آخرين لتحقيق التوازن في سوق النفط التي تمر بحالة من الاضطراب منذ انهيار اتفاق بشأن تخفيضات الإنتاج وبدء الرياض ضخ خام إضافي في سوق مترعة بالمعروض.

ويعزز الإعلان الصادر عن السعودية ، والذي دفع أسعار النفط لصعود كبير يصل إلى 25 في المئة، المؤشرات المتنامية على أن الرياض وموسكو قد تكونان مستعدتين لإنهاء معركتهما على الحصص السوقية والتعاون من جديد.

وأضاف الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنه أجرى محادثات مع قيادتي السعودية وروسيا، وأنه يعتقد أن البلدين سيبرمان اتفاقا لدعم الأسعار التي ما زالت، حتى بعد قفزة الخميس، دون نصف مستوياتها في بداية 2020 قبل أن تضرب أزمة فايروس كورونا بمعولها.

وأوردت وكالة الأنباء الرسمية السعودية أن الرياض دعت إلى عقد اجتماع طارئ لمنظمة البلدان المصدرة للبترول والمنتجين الآخرين، في إطار ما يعرف بمجموعة أوبك+، قائلة إن الرياض تريد التوصل إلى اتفاق نفطي عادل لجلب الاستقرار إلى سوق الخام.

وفي وقت سابق، قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك إن بلاده لا تعتزم زيادة إنتاجها النفطي.

ونقلت رويترز عن مصدر خليجي كبير مطلع على التفكير السعودي قوله "إن السعودية تدعم التعاون بين منتجي النفط لتحقيق الاستقرار بالسوق".

وقال المصدر "الرياض لا تزال متمسكة بموقفها المرحب بالتعاون العادل بين جميع المنتجين لتجاوز الأزمة الحالية والدفع باتجاه استقرار السوق البترولية على أساس مبادئ العدالة والمساواة".

وسبق أن خفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا الإنتاج لأكثر من ثلاث سنوات لتدعيم الأسعار.

ولكن تلك الصفقة انتهت في مارس بعد عجز روسيا والسعودية عن التوصل إلى اتفاق على قيود إنتاج جديدة في الوقت الذي تفاقم فيه تفشي فايروس كورونا عالميا، ليقول السعوديون إنهم سيعززون إنتاج النفط إلى أعلى مستوياته على الإطلاق. تسبب هذا مع الجائحة في تراجع الأسعار العالمية إلى حوالي 20 دولارا للبرميل، لتفقد أكثر من ثلثي قيمتها منذ بداية السنة.

وسيكون خفض الإنتاج بين عشرة ملايين و15 مليون برميل يوميا شبه مستحيل على دول أوبك وحدها، لكن الأيام القليلة الماضية شهدت تفكيرا في خفض الإنتاج من الجهة التنظيمية للقطاع في تكساس وضغوطا من شركات النفط على البيت الأبيض من أجل اتخاذ إجراء.

واقترح عضوان جمهوريان بمجلس الشيوخ الأميركي مشروع قانون لسحب القوات الأميركية من السعودية ردا على تحرك الرياض لإغراق العالم ببراميل الخام.

وسيمكن هذا الاتفاق المرتقب من تجنب كابوس قاتم بخصوص دفع الشركات المنتجة إلى حافة الإفلاس وضرب استقرار حكومات العديد من الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول.

وسبق أن حذرت وكالة بلومبيرغ من أن شهر أبريل الحالي سيكون الأسوأ بالنسبة إلى الطلب العالمي على وقود الطائرات، في حال تواصلت حرب الأسعار.

وكانت مؤسسة "أف.ج.أي" للاستشارات قد توقعت تراجع استهلاك البنزين في الولايات المتحدة بنسبة 50 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي مع مواصلة تخمة المعروض إلى شهرها الثاني.

وتفيد المؤشرات بأن السعودية وروسيا أعربتا عن استعدادهما لتجنب التداعيات الأسوأ وخوض مفاوضات جديدة تضمن الاستقرار في الأسواق والمساواة في الحصص السوقية.

المركزي التونسي يقدم دعما ملتبسا للاقتصاد

رياض بوعزة
صحافي تونسي

في خضم محاولات الحكومة التونسية مواجهة أزمة وباء كورونا المستجدّ، تبنّت السلطات النقدية معاضدة مجهود الدولة في هذا المضمار بطرق مالية مختلفة، من بينها ضخ ورقة نقدية جديدة فئة 10 دنانير في السوق المحلي، لكن التساؤل، الذي يتبادر إلى الأذهان هو لماذا البنك المركزي اختار هذا التوقيت؟ وما فائدتها للاقتصاد المتأزم أصلا؟

اللجوء لطباعة النقود خلال هذه الفترة الحرجة، التي تعيشها تونس لا يثير حفيظة الناس، الذين لا يفهم أغلبهم الجدوى من ذلك، بقدر ما يثير حفيظة المختصين، الذين يعتقدون أن الخطوة ستعمّق جراح الاقتصاد، كما أن هناك قناعة لدى الخبراء بأنها تعكس فشل السياسات الحكومية في معالجة الأزمات المتراكمة بشكل جذري، رغم أن البعض يرى عكس ذلك.

هذا الإجراء، الذي تقوم به البنوك المركزية في دول العالم، عادة، يعدّ أحد أدوات سياساتها النقدية للتحفيز على زيادة الإنتاج سواء من ناحية السلع أو الخدمات، وهو لا يستخدم إلا عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو وليس في حالة ركود، حيث تكون النقود بمثابة دماء جديدة تضخ في شرايين الأنشطة التجارية والاستثمارية.

تؤدي طباعة المزيد من النقود إلى خفض الأسعار، ومن ثم إقبال أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار بسبب التكاليف المنخفضة، فيزيد الإنتاج تبعا لذلك، وعليه تظهر تخمة في المعروض، ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار أكثر ولكن هذه النقطة غير متاحة حاليا في اقتصاد تونس، ما يعني أن ضخ المزيد من الأموال في السوق دون موجب قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

عند تتبع توقيت إعلان صدور هذه الورقة الجديدة نلاحظ أنها جاءت بعد أسبوعين تقريبا من خفض المركزي لسعر الفائدة الرئيسي بنقطة مئوية ليصل إلى 6.75 في المئة لمواجهة أزمة كورونا، وهي المرة الأولى التي يتخذ فيها البنك قرارا مثل هذا منذ العام 2011، وبالتالي فإن احتمال وجود رابط بين الخطوتين هو الأرجح.

من الواضح أن الأزمة الحالية دفعت المركزي إلى التعجيل في بدء خطواته المتأخرة لضبط إيقاع الاقتصاد، إلى جانب محاصرة السوق السوداء بعد أن أعلن الشهر الماضي أنه ينوي التخلص من الورقة النقدية الأكبر وهي من فئة 50 دينارا بغية القضاء على التعاملات المشبوهة.

لكن هذا الأمر ليس إلا الجزء الظاهر من القصة، فالمسألة أبعادها تتجاوز استبدال أوراق نقدية بأخرى بالية خاصة وأن تكاليف طباعة أطنان من الأوراق النقدية الجديد مكلف، ولا يبدو أن إصدار فئة جديدة تحمل للمرة الأولى في تاريخ تونس بعد الاستقلال صورة سيدة تونسية تدعى توحيدة بن الشيخ، وهي أول طبيبة تونسية وفي المغرب العربي، لا يعدو أن يكون مناورة من المركزي.

إن عملية طباعة النقود مسألة فنية معقدة اقتصاديا، فكل وحدة نقدية يجب أن يقابلها رصيد من احتياطي العملة الصعبة أو رصيد ذهبي، أو سلع وخدمات حقيقية تم إنتاجها، حتى تكون الأموال المتداولة في السوق ذات قيمة حقيقية وليست مجرد أوراق بلا قيمة.

وفي حالة تونس يبدو أنه تم تجاوز القواعد المسموح بها الأمر، الذي قد يعود بتداعيات اقتصادية أكبر مما هو متوقع، خاصة وأن البلاد تعيش في ركود مرتبط بتباطؤ النمو العالمي وكذلك بعدم إتمام الإصلاحات، ولذلك فإن الدولة بحاجة إلى المزيد من السيولة في السوق لمواجهة الأزمة بالتوازي مع إعلان السلطات أنها ستحصل على مساعدة طارئة من صندوق النقد الدولي بقيمة 400 مليون دولار.

رغم أن مدير عام الخزينة بالبنك المركزي عبدالعزيز بن سعيد لم يذكر خلال تصريحات صحافية الأسبوع الماضي السبب الحقيقي من وراء ضخ 300 مليون ورقة نقدية فئة 10 دنانير في السوق التونسية، غير أنه أشار إلى أنّ إصدار أوراق نقدية جديدة يتم بهدف تكوين مخزون نقدي تعرض للإتلاف، واستجابة للطلبات المالية المتزايدة من الأفراد والشركات.

ضخ 300 مليون ورقة نقدية جديدة فئة 10 دنانير لا يعدو أن يكون مناورة من البنك المركزي كونها تأتي في ظرف يتسم فيه الاقتصاد بالكساد

هذا الغموض قد يزيد من تعقيد المسألة لدى الأوساط الشعبية، ولكن يمكن تفسير ذلك، فبعملية حسابية بسيطة قام المركزي بضخ 3 مليارات دينار (قرابة مليار دولار) من هذه الفئة في السوق، وقد يتسبب ذلك في رسم منحنى تصاعدي لمعدل التضخم، ما يعني أن تلك الأموال لا يقابلها رصيد من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى هذا الأساس فإنه في حال استمرت أزمة وباء كورونا لأشهر بعد انتهاء تمديد الحجر الصحي في الـ20 من هذا الشهر فقد يتسبب ذلك في خسارة أكثر من نصف نقطة مئوية من النمو، وهي النسبة التي كان قد تحدث عنها رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ في أول خطاب له قبل إعلان الحجر الصحي الشامل والذي بدأ في 22 مارس الماضي.

وإلى جانب كل ما سبق ذكره، فإن لطباعة النقود دون مقابل آثارا سلبية أخرى على الاقتصاد بشكل عام قد تؤدي إلى انهيار العملة التونسية، رغم أن المركزي ترك قيمتها للعرض والطلب، وذلك إذا ظهر تراجع في حجم العملة الصعبة المتداولة أو تبخرت احتياطات المركزي وهو ما يستبعد حصوله في تونس على الأقل حاليا على عكس ما يحدث في لبنان مثلا.

وباء كورونا يفاقم الأزمة المالية

انفراج عراقي باستئناف أوبك مفاوضات خفض الإنتاج

بغداد - بعث اعتزام الرياض وموسكو على استئناف محادثات النفط وتقريب وجهات النظر بخصوص خفض الإنتاج وفق أسس تضمن المساواة في الحصص السوقية، ارتياحا وانفراجا كبيرا على العراق الذي كان سيتحمّل التكلفة الأكثر سوءا من تواصل حرب الأسعار.

ارتاحت الأوساط الاقتصادية في العراق بعد إعلان عمالقة منتجي النفط عودة المفاوضات مع الاقتراب من ضبط قواعد اتفاق جديد للتحكم في تزويد الأسواق بالنفط بما يحفظ استقرار الأسعار في الأسواق ويحد من انهيارها.

وقال متحدث باسم وزارة النفط العراقية في بيان، الخميس، إن العراق يؤيد الدعوة إلى عقد اجتماع طارئ لمجموعة أوبك+ من أجل استعادة التوازن بسوق الخام ووقف انهيار الأسعار.

وأضاف البيان أن العراق على ثقة من إمكانية التوصل إلى اتفاق إيجابي في اجتماع أوبك القادم من أجل استعادة التوازن.

ودعت السعودية، الخميس، إلى اجتماع طارئ لمنتجي النفط من أوبك وخارجها، في ما يسمى بتحالف أوبك+، للتوصل إلى اتفاق عادل يجلب الاستقرار لسوق الخام، حسبما ذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية.

وكان العراق سيتعرض لأضرار كبيرة لو تواصلت حرب الأسعار نظرا لأنها باتت تهدد نفطه بالكساد بما أن الرياض أكبر منافس له في آسيا ستواصل إغراق الأسواق، مما يجعل النفط العراقي لا يجد من يشتريه في الأشهر المقبلة.

ويدفع العراق فاتورة باهظة من اقتصاده في تقلبات أسعار النفط نظرا للاعتماد شبه الكلي على عائدات الطاقة، وخصوصا بعد تأثره المباشر من إغراق منافسته السعودية للأسواق، مما يجعله في صدارة الدول المتضررة.

وتعرضت التوازنات العامة للعراق لضربات متتالية بفعل انهيار أسعار النفط في الأسواق في ظل شح موارد البلد الإضافية، ما يقلل حظوظه في توقي الصدمات العالمية.

وشكل انهيار أسعار النفط الخام، ثلاثة تهديدات رئيسية بدأت بانخفاض إيراداته، قد تؤدي إلى تدهور الإنتاج والتسبب بمشاكل في الصادرات مستقبلا.

وحسب أحدث البيانات كان تواصل انهيار الأسعار قبل ظهور مؤشرات الاتفاق يعني أن عائدات العراق الشهرية من الخام، قد تنخفض بمقدار النصف تقريبا عن فبراير إلى 2.99 مليار دولار فقط في شهر مارس من العام الجاري.

العراق يؤيد الدعوة إلى عقد اجتماع طارئ لمجموعة أوبك+ من أجل استعادة التوازن بسوق الخام ووقف انهيار الأسعار

ويدفع العراق لشركات النفط الدولية حوالي ثلاثة مليارات دولار كل ثلاثة أشهر لاستخراج الخام، ومع انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها منذ 18 عاما، تتطلع الحكومة إلى خفض التكاليف وتأخير الدفعات.

ويعتمد العراق على عائدات النفط لتأمين أكثر من 90 في المئة من موازنته، ولا يزال يعتمد في مسودة موازنته للعام 2020 على سعر متوقع للنفط قدره 56 دولارا للبرميل، أي نصف السعر الحالي.

ويضاعف اجتياح فايروس كورونا للعراق وما خلفه ذلك من شلل كبير في مفاصل الاقتصاد من الأعباء المالية الخانقة للبلد.

وأدى تفشي فايروس كورونا إلى عرقلة عملية تناوب العمال الأجانب الرئيسيين العاملين في حقول النفط العراقية، ما يهدد بانخفاض الإنتاج المعتاد البالغ 4.5 مليون برميل يوميا.

وفي محاولة منه للحد من انتشار المرض، أغلق العراق مطاراته وفرض حظرا كاملا للتجول في عموم البلاد حتى 19 أبريل على الأقل، مع توقع التمديد.

وأغلق حقل الغراف في محافظة ذي قار، والذي كان ينتج حوالي مئة ألف برميل يوميا، بعدما أجلت شركة "بتروناس" المشغلة العشرات من العمال الماليزيين تخوفا من كوفيد – 19، بحسب ما أكد مصدر في شركة نفط المحافظة.

ويعيش غالبية عمال النفط الأجانب في الحقول بالبصرة، وهم عالقون هناك حاليا بسبب منع السفر.

وسبق وصرح مسؤول عراقي بقوله "نسعى للحصول على موافقات لإعفاء الموظفين الأجانب حتى نتمكن من تأمين الفرق الدورية للتناوب. هذه الشركات لديها قواعد داخلية ولا يمكنها الاحتفاظ بالفرق هنا لأكثر من شهرين".